



مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المُستدامة في مصر

Knowledge Economy Index and its role in measuring sustainable development in
Egypt



إعداد /

د . أماني صلاح محمود

asmhhe_78@hotmail.com

منشور بمجلة مصر المعاصرة عدد ٥٣٧ يناير

٢٠٢٠

مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره فى قياس التنمية المُستدامة فى مصر

د/ أمانى صلاح محمود المخزنجى asmhhe_78@hotmail.com

Abstract: Knowledge has become a new resource for economic and social development, and the main driving force for growth, production and the progress of nations. The global economy has become increasingly dependent on knowledge. Industrialized countries have tended to build solid foundations for this type of economy, thus enabling them to invest in the economy. Education and building a knowledge society based on technical development and fostering a culture of creativity and innovation, in order to achieve sustainable development Egypt has recognized the importance of building the knowledge economy as a fundamental requirement imposed by the age of globalization and its importance in increasing its competitiveness. Egypt has dedicated websites to various government ministries in addition to establishing specialized official bodies to collect various information. The number of Internet users in Egypt at the beginning of the year 2017 was about 33.7 million users, The average annual growth rate of per capita international Internet capacity during the period (2013-2017) was 50.38%, Although Egypt is interested in the transition to a knowledge economy, it has not achieved the desired benefits that many countries in the developed world have received. This paper deals with an assessment of the knowledge economy in Egypt and its role in achieving sustainable development.

١. المقدمة : غدت المعرفة مورداً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقوة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج وتقدّم الأمم ، حيث زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة ، واتجهت الدول الصناعية نحو بناء أسس متينة لهذا النوع من الاقتصاد، وذلك من خلال اعتماد الاستثمار في المعرفة وتحديد السياسات الآيلة إلى تخفيض مُعدلات الأمية وتطوير آليات التعليم وبناء مجتمع معرفي يقوم على التطوير التقني وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التى تُعدُّ الهدف الأساسي والأسمي للعالم أجمع ، دولاً ومؤسسات إقليمية ودولية ، ولقد أدركت مصر أهمية بناء الاقتصاد المعرفي كمطلب جوهري يفرضه عصر العولمة ودوره فى زيادة قدرتها التنافسية ، حيث قامت مصر بإنشاء أجهزة رسمية متخصصة^(١) لجمع المعلومات المختلفة ونشرها ، بالإضافة إلى تخصيص مواقع إلكترونية للوزارات الحكومية المختلفة ، وقد بلغ عدد المستخدمين للإنترنت فى مصر مطلع عام ٢٠١٧م حوالي ٣٣.٧ مليون

مُستخدم ، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من السعة الدولية للإنترنت خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) ٥٠.٣٨% (٢) ، وعلى الرغم من سعي مصر واهتمامها بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي إلاّ أنّها لم تحقق المنافع المرجوة التي نالتها العديد من دول العالم المُتقدم ، وتتناول هذه الورقة البحثية تقييم لاقتصاد المعرفة في مصر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .

٢. **مشكلة البحث :** يُعتبر تبني اقتصاد المعرفة أحد مقومات التنافسية بين الدول في وقتنا الحالي ، و على الرغم من التطور المعرفي الهائل في الدول المُتقدمة فإنّ الدول العربية لا تزال تتقدم ببطء نحو استيعاب المعرفة وتوليدها بشكل يُمكنها من اللحاق بركب الدول المعرفية ، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التطرق إلى التحديات التي تواجه التحول إلى اقتصاد المعرفة في مصر وماهي آليات التوجه إليه ؟

٣. **هدف البحث :** يهدف البحث إلى إبراز دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المُستدامة في مصر، حيث تلعب العلوم والتكنولوجيا دوراً رئيسياً في التحول إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والبحث العلمي بعد أن كان اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة و الخدمات، وكذلك التعرف على أهم مؤشرات ، متطلبات ومعوقات تبني هذا النظام الاقتصادي الجديد ، وقياس أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر .

٤. **أهمية البحث :** تكمن أهمية البحث من أهمية مسايرة التطورات العالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المُستدامة في مصر، وما ينتج عن ذلك من عملية نقل الاقتصاد ككل من الحالة التي يعتمد فيها على الموارد التقليدية إلى اقتصاد ومجتمع قائم على إنتاج ونشر المعرفة واستيعاب الوسائل والطرق الجديدة للإنتاج وتحقيق الثروة، وعلى رأس هذه الوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التي أصبحت مورداً اقتصادياً مهماً ودعامة رئيسة من دعائم التقدم في مختلف المجالات .

٥. **فرضيات البحث :** سوف يقوم البحث علي فرضيه أساسيه وهي :

➤ يوجد دور إيجابي لتبني اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر .

٦. **منهج البحث :**

استند البحث على عدة مناهج هي :

المنهج الوصفي التحليلي في اجراء مسح شامل للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة للوقوف علي مستجدات المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة ومتطلبات ومعوقات تحقيقها ،**المنهج الاستنباطي** في تحليل متغيرات الدراسة لإيضاح دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ، بالاضافة إلى **المنهج العلمي الحديث** لاختبار العلاقة بين تبني اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة في مصر ، كما استعانت الباحثة بحزمة E-views10 الاصدار العاشر لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠) باستخدام اختبارات جذرالوحدة unit root- tests في مصر، ثم البرنامج الاحصائي

spss لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات و قياس أثر المتغيرات المستقلة وأهمها مؤشر اقتصاد المعرفة ، الصادرات التكنولوجية المتطورة، الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص ، على المتغيرات التابعة وهي مؤشرات التنمية المستدامة والتي من أهمها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والعمر المُتوقع عند الميلاد ، ونصيب الفرد من انبعاثات الكربون CO₂ .
أولاً : الدراسات السابقة :

١. دراسة (Chan-Ying Chu,2010)^٣

Internet, economic Growth and Recession IN Modern Economy

تناولت هذه الدراسة أثر الإنترنت علي النمو الاقتصادي وأثرها خلال فترة الانكماش، وتم استخدام بيانات لعدد ٢٠١ دولة خلال الفترة من (١٩٨٨ - ٢٠١٠م) وقد أسفرت النتائج للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أن زيادة قدرها ١٠٪ لمعدل انتشار الإنترنت يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة قدرها من ٠.٥٧ % إلى ٠.٦٣ % ، وفي خلال فترات الانكماش انخفض معامل الإنترنت لكنه ظل موجباً ، ولهذا تم اقتراح بأن الإنترنت تقدم طريقة لحل مشكلة الانكماش الاقتصادي، وهذه النتائج علي ضوء الفترة الزمنية ونموذج الآثار الثابتة ، وكان النموذج معتمداً علي دالة إنتاج كلي بسيطة بافتراض ثبات عائد الحجم وكانت كما يلي:

$$Y_{it} = A_{it} F (L_{it} , K_{it} , H_{it}) \quad (1)$$

حيث تشير i إلى الدولة ، وتشير t إلى السنة ، أما Y_{it} فتعني متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أما A_{it} فتشير حالة التكنولوجيا ، كما تشير H_{it} إلى رأس المال البشري ، تمثل K_{it} رأس المال المادي ، L_{it} العمل ، وتم أخذ لوغاريتم المعادلة السابقة لتحويل العلاقة إلى الشكل الخطي :

$$\text{Log } y_{it} = \text{log}A_{it} + a_2 \text{log}L_{it} + a_3 \text{log}k_{it} + a_4 \text{log}H_{it} + \hat{\epsilon}_{it} \quad (2)$$

وبعد إدخال متغير يعبر عن الإنترنت تم الحصول علي نموذج كامل كما يلي:

$$\text{Log } y_{it} = a_i + a_t + a_1 \text{log}I_{it} + a_2 \text{log}L_{it} + a_3 \text{log}k_{it} + a_4 \text{log}H_{it} + \hat{\epsilon}_{it} \quad (3)$$

حيث I_{it} حالة التكنولوجيا وتم قياسها بمعدل نفاذ التكنولوجيا وهو استخدام التكنولوجيا لكل 100 فرد ، L_{it} تمثل مدخلات العمل مقاسة بمعدل المشاركة في العمل K_{it} تعبر عن رأس المال المادي (تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أما H_{it} نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي R_{it} متغير صوري بقيمة 1 في حالة الانكماش ، صفر لغير ذلك، وانتهت النتائج إلى أهمية توسيع استخدام الإنترنت ، وأن هناك أثراً إيجابياً معنوي للإنترنت علي النمو الاقتصادي .

٢. أما دراسة Farzaneh Khalili 2014: فقد استهدفت دراسة Farzaneh Khalili وآخرون^(٤)

بالاعتماد علي بيانات زمنية مقطعية Panel data لاختبار علاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين إنتاجية العوامل الكلية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT وكذلك الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي لعدد 6 دول^(٥)، وتم استخدام طريقة العزوم العامة (GMM) Generalized Method of Moment لاختبار السببية والتحقق مما إذا كان ICT تساهم في نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وكذلك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وانتهت إلى أن العلاقة بعد عام 2000 أكثر وأعلى معنوية منها في التسعينيات، وقد استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ ECM لتحديد أثر ICT علي النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وتم الاعتماد علي نماذج النمو النيوكلاسيكية الموسعة مثل دالة كوب - دوجلاس وكذلك نموذج "سولو" الذي تم تطويره بإضافة (ICT) وهكذا أصبحت دالة الإنتاج الموسعة في هذه الدراسة هي:

$$Y_{it} = A ICT_{it}^{non-ICT_{it}} L_{it} eU_{it} \quad (1)$$

وتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للدالة لتحويلها على الشكل الخطي مع الفرق الأول فأصبحت المعادلة:

$$\Delta (\ln Y_{it}) = \alpha + \beta_1 \Delta (\ln ICT_{it}) + \beta_2 \Delta (\ln non-ICT_{it}) + \beta_3 \Delta (\ln L_{it}) + U_{it} \quad (2)$$

وتمثلت أهم النتائج في:

١. أن العلاقة بين النمو ومساهمة ICT في الأجل الطويل أكبر وأكثر معنوية بعد عام 2000 عنها في التسعينيات.

٢. أن علاقة ICT في التسعينيات كانت علاقة سالبة وغير معنوية.

٣. أن الإنتاجية الكلية للعوامل كان أثرها إيجابي ومعنوي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

٣. دراسة (Adedamola Ogundeindea & Obuks Ejohwomub, 2016)^٦

Knowledge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria .

تهدف هذه الدراسة لدراسة تأثير الإدراك المتنامي للمعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا، وقد اعتمدت الدراسة على نماذج بوريل ومورغان للنماذج الاجتماعية لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة (KBE)، وتسترشد هذه الطريقة النوعية بأخذ عينات هادفة مع تفضيل تحليل البيانات الاستقرائي لأن ظهور النظرية من نظرية تستند إلى البيانات - لتكون النتائج بمثابة الدواء الشافي الحقيقي للتنمية المُستدامة (SD) في نيجيريا، حيث تم تحليل أربع دراسات حالة هي A، B، C، و D، حيث A هي اليابان، B هي كوريا، C هي الصين، و D هي الهند.

و قد لوحظت مؤشرات وخصائص بعض الدول (الصين والهند واليابان وكوريا) بشكل منهجي وبالتالي، يمكن القول أن هناك بالفعل تحولاً في النموذج وأن الحاجة إلى تغيير موضع عالمي منصوص عليه في الركائز الأربع لاقتصاد المعرفة - البنية التحتية للحوافز والابتكار والتعليم والمعلومات - لا يمكن المبالغة في تأكيدها، الترتيب الاجتماعي الذي يعزز توليد المعرفة هو هيكل مؤسسي ديناميكي، و تكشف نتائج الدراسة أن هناك اختلالاً في العرض والطلب على القوى العاملة الماهرة في نيجيريا وخاصة في قطاع الحرف، وهناك حاجة إلى تعزيز قانون براءات الاختراع النيجيري لتوفير الحماية والحوافز لتوليد الأفكار ونشرها وتسويقها،

وبالمثل هناك حاجة إلى مؤسسات وهياكل أساسية ثانوية توفر أرضية خصبة لتنمية المهارات العملية للشركات الناشئة والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي.

٤. دراسة (Leonel José Prieto, 2017) Cross- Country Analysis Using Science & Technology Indicators

والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي بمعنى هل يُمكن أن يكون البحث ، التطوير ، الابتكار وتطبيق التكنولوجيا مفيداً في زيادة الإنتاجية و تحقيق النمو الاقتصادي المستمر ، يتكون المتغير التابع (Y) من : البيانات الاقتصادية ، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى ، يعتمد المتغير المستقل (X) على وكلاء الابتكار مثل نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، وتستخدم هذه الدراسة على اختبار العلاقة في عدد ٧٤ دولة ، في المتوسط لفترة ١٣ عامًا

$$Y_t = \beta_1 \delta_{it} + x_{it} + \theta_i + \mu_t + \beta_0 + \epsilon_{it}$$

حيث : المتغير التابع (Y_t) يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، المتغير الرئيسي المستقل (β₁δ_{it}) هو نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما في وقت واحد t ، بالإضافة إلى ذلك يشمل الانحدار متغيرات أخرى (x_{it}) مثل نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم الثانوي ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، وسوق العمل ، ويتم تحديد خصائص البلد المحددة بواسطة التقاط الأثر الثابتة للوقت (θ) ، و أخيراً (β₀) يمثل المصطلح الثابت و (ε_{it}) هو مصطلح الخطأ.

و قد جاءت نتائج هذه الدراسة بالأثر الإيجابي للابتكار على النمو الاقتصادي في عينة البلدان المختارة ، والتي عبّر عنها حيث بنفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنّ زيادة في نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١٪ تُزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٢٨ % ، وهو ما يؤكد الأثر الإيجابي المعنوي للابتكار علي النمو الاقتصادي .
ثانياً : الإطار النظري لاقتصاد المعرفة ومتطلبات التحول إليه :

حتى اقتصاد المعرفة بمزيداً من الاهتمام في الآونة الأخيرة ، وقد تعددت مصطلحاته فقد يُسميه البعض اقتصاد المعلومات ، ويُطلق عليه آخرون الاقتصاد الرقمي ، الاقتصاد الإلكتروني ، أو الاقتصاد اللاملموس^(٨) ، وقد تعددت تعاريفه أيضاً فقد عرّفه البعض بأنه الاقتصاد المبني على المعرفة حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، ومفتاح المعرفة هو الابداع والتكنولوجيا بمعنى أنّ الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة ، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي^(٩) .

١. مفهوم اقتصاد المعرفة : The concept of knowledge economy

يُطلق على الاقتصاد المعرفي عدة مُسميات منها الاقتصاد الجديد (The New Economy) ، وفي أحيان أخرى اقتصاد المعلومات (Knowledge Economy) ، أو الاقتصاد القائم على المعرفة

(Knowledge Based Economy) ، أو الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) حيث تُعتبر المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد ، كما يعتمد على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات وإستخدام الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة (١٠) ، كما يُعرف بأنه ذاك الاقتصاد الذى يرتكز على الإنتاج الفكري، ويقوم على الاستثمارات غيرالملموسة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي والعمل الشبكي (١١) ، وهو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول اللاملموسة والمركزة على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث (١٢)، وهو التحول من الاعتماد على المواد الأولية والمعدات كمركز ثقل للرأسمالية إلى التركيز على المعرفة والمعلومات ، فهو ذلك الاقتصاد الذى يُنشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة فى مختلف القطاعات باعتماده على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص جديدة . ليس المقصود بالاقتصاد المعرفي فقط اقتناء التجهيزات والبرمجيات الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وإنما تنفيذ استراتيجيات عمل تتبع بناء القواعد الإدارية التقنية والقانونية التي تؤمن المناخ المناسب والموارد البشرية المطلوبة لعمل هذه التقانات وفق أهداف واضحة (١٣).

ووفقاً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (١٩٩٦) أنّ الاقتصادات القائمة على المعرفة هي تلك الاقتصادات التي هي تعتمد مباشرة على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات ، والتكنولوجيا ودورها الحيوى في الأداء الاقتصادي (١٤)، كما يُعرف اقتصاد المعرفة (KE) بأنه تلك الإنتاج والخدمات المُستندة إلى الأنشطة كثيفة المعرفة بحيث تُسهم في تسريع وتيرة التقدم التقني والعلمي ، حيثُ أصبحت التكنولوجيا الاقتصادية المبنية على المعرفة وإنتاج المعلومات ونشرها واستخدامها هي الاقتصاد الجديد (١٥)، كما يُعرفه البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير على أنه مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية ، حيث يُعتبرالابتكار والوصول إلى المعلومات مُحرك نمو الإنتاجية فيه ، وتُمثل الاتجاهات الجديدة لإنترنت الأشياء والرقمنة ، عناصررئيسية للانتقال نحو اقتصاد المعرفة ، لذلك فإن وضع الركائز الأساسية التي تُدعم تنمية اقتصاد المعرفة هو أمر أساسي لتحقيق القدرة التنافسية على المدى الطويل (١٦).

ويتضح من التعاريف السابقة أنّ الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد غير الملموس الذى يقوم على إنتاج وتسويق المعرفة وهي رأس ماله الأساسى ، وهو أيضاً نكاه وفكر الإنسان الذى يرتكز على الاستثمار فى التعليم ، البحث ، التطوير الاستراتيجى ، التنظيم ، و تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات .

٢. سمات اقتصاد المعرفة : Characteristics of the knowledge economy

يختلف الاقتصاد القائم على المعرفة عن الاقتصاد التقليدي في عدة جوانب ،حيثُ أنّ المصدر الرئيسي للنمو في اقتصاد المعرفة ليس الموارد المعدنية أو الأرض ولكن المعرفة ، ومن خلال التعريفات السابقة لاقتصاد المعرفة يُمكن صياغة خصائصه العامة على النحو التالي:

- رأس المال المعرفي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية .
- لا يُستهلك (١٧) ، أى موارده لا تعرف الندرة ولا تعترف بها فهي فى زيادة مستمرة .
- اقتصاد عالمى وأسواقه ليس لها حدود ، وتسوده المنافسة الكاملة .
- يخضع لقانون تزايد الغلة ، حيث أنّ المعرفة عملية تراكمية تصاعديّة مستمرة .
- المعرفة سلعة عامة أى التكلفة الحدية لتوفيرها لأفراد إضافيين تساوي الصفر .
- امتلاك العمالة لمهارات التكيف والتعلم السريع .
- تحول السوق المعرفى فى اقتصاد المعرفة من سوق طلب إلى سوق عرض فبدلاً من أن الطلب هو الذى يُنشئ العرض فإنّ العرض أصبح بشكل كبير هو الذى يُنشئ الطلب (١٨) .
- يتميز اقتصاد المعرفة بحالة عدم اليقين والمخاطرة العالية حيث تُوجد صعوبة فى تقييم الأصول غير المادية كما أن قيمتها تنخفض بمعدل تابع لتقادم معارف أخرى (١٩) .
- زيادة نمو الاستثمار فى الأصول غير الملموسة ، وكذلك نمو الطلب على الخبرات ذات المستوى العلمى العالى (٢٠) .
- الدور الاقتصادى المتنامى لشركات إنتاج التقنية والمعرفة ، والابتكار والبحث العلمى .
- التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية .
- يصعب فى ظل اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي لأنّ المعرفة متاحة فى أى مكان من المعمورة ، وبما أنّها باتت تُشكّل عنصراً للإنتاج الأساسى فإنّ هذا يعنى أنّ هناك اقتصاد عالمى يُهيمن على الاقتصاد الوطنى .
- أنّه مرن وشديد السرعة والتغير يتطور لتلبية احتياجات متغيرة ويمتاز بالانتاج والمنافسة العالمية ، ويعتمد على نظام فاعل للسوق .
- يعتمد على توليد وتبني معارف جديدة تمّ إنشاؤها بواسطة البحث العلمى والتقدم التكنولوجى ، الاستثمارات فى التعليم والبحث ، اعتماد أفضل الممارسات ، والانفتاح على الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣. الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي :

يُمكن إيجاز أهم الاختلافات بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي وفقاً لمجموعة من المعايير الأساسية هي (٢١) :

- **مشكلة الندرة:** لا يعاني الاقتصاد الجديد من مشكلة الندرة على النقيض من الاقتصاد التقليدي، حيث تتسم المنتجات المعرفية بالوفرة .

➤ **أساس الثروة:** الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والابتكار ، ورأس المال البشري، في حين تمثل الأرض، والعمالة ، ورأس المال، العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج وخلق الثروة في الاقتصاد القديم.

➤ **اقتصاديات الحجم:** لا يتسم الاقتصاد الجديد بتناقص الغلة مع الحجم مثلما هو الحال في الاقتصاد التقليدي، ففي المقابل تزداد العوائد مع زيادة كميات الإنتاج ، كما لا يوجد حجم اقتصادي أمثل للمنشآت، لأنه في اقتصاد المعرفة يُمكن إنتاج أي حجم وإلى ما لا نهاية .

➤ **النمو الاقتصادي:** النمو في الاقتصاد المعرفي هو نمو حلزوني للأعلى أي ليس خطياً كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي.

➤ **الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية:** ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها في الاقتصاد الجديد .

➤ **نمط السلعة:** اختلاف نمط السلعة في الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي .
ففي اقتصاد المعرفة ترتبط السلعة بالعامل وليس بالمنشأة ، أي يُمكن نقلها إلى خارج المنشأة عند انتقال العامل، مما يعني ارتفاع شأن الموهبة البشرية واستقلالها في عالم الأعمال، وذلك على النقيض في الاقتصاد التقليدي .

➤ **معياري الكفاءة:** ظهور مقياس جديد للكفاءة الاقتصادية ألا وهو مدى ملكية المنشأة للمعرفة، مقابل مقياس الإنتاجية المستخدم في الاقتصاد القديم .

٤. أهمية اقتصاد المعرفة : The importance of the knowledge economy

تبرز أهمية المعرفة في منظمات الأعمال بما تُشكله من إضافة قيمة لها ، وكذلك من الدور الذي تلعبه فهي بمثابة العمود الفقري لأي مؤسسة حيث أنها أسهمت في ما يلي :

- مرونة المؤسسات في التكيف مع التغيرات المتسارعة .
- تحول المؤسسات إلى مجتمعات معرفية .
- أصبحت أساس لخلق ميزة تنافسية .
- كونها المصدر الأساسي للقيمة .
- تساهم في كيفية إدارة المنظمات .

٥. مبررات التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة :

من أهم المبررات التي أدت إلى ضرورة التحول إلى اقتصاد المعرفة هو التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث أصبح التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة ضرورة ملحة (٢٢) ، بالإضافة إلى ظهور " نظرية النمو الجديدة " التي تعكس بشكل مباشر طرقاً لدمج المعرفة والتكنولوجيا و

دورها في دفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي ، حيث أصبحت المعرفة عاملاً هاماً في النمو الاقتصادي، وتُعدّ الاستثمارات في البحث والتطوير والتعليم والتدريب وهياكل العمل الإداري الجديدة أساسية، بالإضافة إلى الاستثمارات المعرفية ، كما يُعتبر توزيع المعرفة عبر الشبكات الرسمية وغير الرسمية ضرورياً للأداء الاقتصادي ، الذي يزداد بزيادة تدوين المعرفة ونقلها من خلال شبكات الكمبيوتر والاتصالات في "مجتمع المعلومات" الناشئ^(٢٣) .

٦. مُتطلبات اقتصاد المعرفة : Knowledge Economy Requirements

يستلزم الاقتصاد الجديد وجود بيئة اقتصادية مواتية من شأنها حفز المشروعات وتشجيع الارتباط ما بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال ، كذلك لا بد من أن توفّر تلك البيئة المواتية بكل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، ويُمكن استعراض أهم هذه المُتطلبات كما يلي:

- البنية التحتية للمعلوماتية الحديثة: ولعلها تهدف إلى تيسير التواصل ونشر المعلومات والبيانات، ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل البنية الجوهرية للاقتصاد الجديد^(٢٤) ، حيث يتطلب اقتصاد المعرفة تواجد المعرفة الضمنية ، بما في ذلك مهارات استخدام المعرفة المُقننة وتكثيفها ، مما يُؤكد أهمية التعلم المستمر من قبل الأفراد والشركات ، في الاقتصاد القائم على المعرفة ، يكون الدافع وراء الابتكار هو تفاعل المنتجين والمستخدمين في تبادل المعرفة المقننة والضمنية^(٢٥) .
- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها ، وجود هياكل تنظيمية شبكية مرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة، وإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على المنتجات التقنية، إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة^(٢٦) .
- القوة العاملة المتعلمة والماهرة المالكة لمهارات التكيف والتعلم السريع و إتقان التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها^(٢٧) .
- توافر مراكز البحوث والتطوير: في الجامعات والشركات والمنظمات أمرٌ في غاية الأهمية، حيث تساهم في خلق المبتكرين ومن ثم الابتكارات الجديدة التي تشكل زيادة في القيمة المضافة للنتائج القومي.

٧. مفهوم التنمية المستدامة : Sustainable Development

تغير النظر لمفهوم التنمية التقليدي السائد في القرن العشرين حيث أنه لم يحقق النتائج المرضية نحو المجتمع والبيئة ، وزادت تطلعات المجتمعات نحو تنمية مستدامة تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة في آن واحد^(٢٨) ، ويُقصد بها تحقيق أهداف التنمية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة من استنزاف للموارد الطبيعية^(٢٩) ، كما أنها تهتم بترشيد الاستهلاك والإنتاج لتخفيف الضغط على استغلال الموارد والخامات الطبيعية خصوصاً غير القابلة للتجدد^(٣٠) ، وللتنمية المستدامة مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تقدمها وتحقيق أهدافها .

ووفقاً لـ Romeiro^(٣١) يجب أن تكون التنمية المُستدامة مُستدامة وفعّالة اقتصادياً ، ومرغوبة وشاملة اجتماعياً ، وحكيمة و متوازنة بيئياً ، وهي ذاك الاقتصاد الذي يهتم بدمج النظم الطبيعية والقيم الإنسانية والصحة والرفاه معاً، حيثُ أنه يربط بين الأنظمة البشرية والطبيعية عن طريق اختيار سياسات فعّالة تُمكن من الاستدامة البيئية ، وتوزيع الموارد بشكل متوازن وتخصيص الموارد الضئيلة بكفاءة ، كما تنص الاقتصاديات البيئية على أنّ النمو الاقتصادي لا يُمكن أن يُوجد دون تدمير للموارد الطبيعية والبيئة ، وبالتالي يجب أن يشمل تكلفة العوامل الخارجية ، أي النفقات مثل: تكلفة الموارد التالفة والأنظمة الطبيعية ، وصحة الإنسان والرفاه والخطر بسبب التلوث، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستدامة .

٨. مؤشرات التنمية المُستدامة : Sustainable Development indicators

قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع منهجية خاصة بها لمراقبة وقياس التنمية المُستدامة ، حيث قامت لجنة التنمية المُستدامة (CSD) بتقنين مجموعة من المؤشرات تتألف من ٥٠ مؤشراً تشمل ٩٦ مؤشراً للتنمية المُستدامة ، تمّ اختصارها وتنظيمها في أربعة عشر مؤشر أساسى ، والتي تُعد أداة مفيدة للتداول حول الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المُستدامة وهي كالتالى (٣٢) :

- الفقر : poverty
- الحوكمة : governance
- الصحة : Health
- التعليم : Education
- السكان : Demographics
- المخاطر الطبيعية : Natural Hazards
- المناخ : Atmosphere
- الأرض : Land
- المحيطات والبحار والشواطئ : Oceans , Seas And Costs
- المياه العذبة : Fresh water
- التنوع البيولوجي : Biodiversity
- النمو الإقتصادي : Economic growth
- الشراكات الاقتصادية العالمية : Global Economic Partnerships
- أنماط الإنتاج والاستهلاك : Production Output and Consumption Patterns

ثالثاً : مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة و دوره فى تحقيق التنمية المُستدامة .

١. مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة : Knowledge Economy Indicators

تتزايد صعوبة قياس النشاط الاقتصادي في محاولة لمواكبة اتساع العصر الرقمي ، فالإقتصاد الحديث يشهد تغيراً وتطوراً مستمراً ، مع الثورة الرقمية التي تُؤدى ليس فقط إلى تحسينات نوعية وابتكار منتجات جديدة، لكن أيضاً إلى طرق جديدة لتبادل وتقديم الخدمات نتيجة تعدد أساليب الاتصال، وتشكل

هذه التطورات تحديا كبيرا لطريقة قياس النشاط الاقتصادي، والمنهجيات المستخدمة بشكل دقيق ويعكس الواقع ، وقد أشارت عدة تقارير لهيئات دولية كالبنك الدولي ، ومُنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمفوضية الأوروبية ، وغيرها إلى مجموعة من المؤشرات التي تُمكن من تقييم مدى فعالية تطبيق الاقتصاد غير المادي في دولة ما نُوجز أهمها فيما يلي :

أ- مؤشر البنك الدولي : World Bank Indicator

يقوم معهد البنك الدولي بدور حيوي في مساعدة البلدان الراغبة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتصبح أكثر تنافسية على مستوى العالم، وذلك عن طريق تقييمها ١٤٠ دولة، حيث وضع المعهد مؤشر (KAM) عام ٢٠٠٨م مؤشراً يحتوي على أكثر من ٨٠ متغير يمكن أن تستخدمها البلدان كأساس لانتقالها إلى اقتصاد المعرفة وذلك وفق سلم معياري يتراوح بين (صفر - ١٠) وذلك من خلال مؤشرين عامين يقيس الأول مؤشرات قياس المعرفة بشكل عام (KI)، بينما يقيس الثاني مؤشرات اقتصاد المعرفة (KEI) Knowledge Economy Index ويقصد بها استعداد بلد ما للمنافسة في اقتصاد المعرفة ، وقد تمّ بناء KEI كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات فرعية تُمثل الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة وهي (٣٣):

- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية (Economic Incentive Regime)

- الإبداع والابتكار (Innovation Index)

- التعليم والموارد البشرية (Education Index)

- تقنيات المعلومات والاتصالات (Information and Communication Technology Index)

ويُمكن أن نتناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١. مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:

يُعتبر مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي أول مؤشر وضعه البنك الدولي لقياس مدى جاهزية الدول لتطبيق آليات اقتصاد المعرفة (٣٤) ، ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسبات والكمبيوتر بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، ويعتمد هذا المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دوره منها:

- نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الكمبيوتر .
- أعداد أجهزة الحاسب لكل ألف من السكان .
- طاقة الكمبيوتر لكل فرد .
- مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان .
- أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان .

٢. **مؤشر الإبداع والابتكار** : يُمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتتم بعده مراحل تضمنها، رغم أن مجالات تطبيقها يبقى مختلفًا اختلافاً بينًا^(٣٥) ومن أهم مؤشرات عدد براءات الاختراع ، والبحوث العلمية .

٣. **مؤشر التعليم والموارد البشرية** : يُعد التعليم أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة ، كما أنّ دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمر يُقر به الجميع، ورغم ذلك نجد نقصاً في مؤشرات المعرفة التي تساعدنا في قياس هذا البُعد من اقتصاد المعرفة، ومرجع ذلك: الأول: نقص الأعمال في هذا المجال، الثاني: صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرةً^(٣٦) ومن أهم مؤشرات: معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والالتحاق بالتعليم العالي، الانفاق على التعليم والبحوث والتدريب .

٤. **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** :

يُمكن تعريف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT بأنها مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها و من ثمّ استرجاعها وإمكانية إرسالها عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أى مكان في العالم، أو استقبالها من مكان في العالم^(٣٧) ، ويُمثل هذا المؤشر الركيزة الرابعة لاقتصاد المعرفة إذ يلتقي الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما يؤدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة^(٣٨) ، ومن أهم مؤشرات عدد خطوط الهاتف المحمول لكل ١٠٠ انسمة ، عدد خطوط التليفون الأرضي ، نسبة تغطية خدمات الاتصالات لعدد السكان.

ب- **مؤشر الابتكار العالمي (GII) : Global Innovation Index**

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً منذ سنة 2008 عن كلية إدارة الأعمال العالمية، وقد صدر التقرير لعام ٢٠١٤ بالاشتراك مع " المنظمة العالمية للملكية الفكرية" وجامعة " كورنيل". أ صدر هذا المؤشر بدعم من الحكومة الأسترالية على هامش مجموعة العشرين، ويغطي مؤشر الابتكار العالمي بقياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار وسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم وانتشار المعرفة ، ويقوم مؤشر الابتكار العالمي على مؤشرين فرعيين أساسيين هما **المدخلات والمخرجات**:
- يغطي مؤشر المدخلات إلى المؤسسات الاقتصادية والتشريعية، ومؤسسات رأس المال البشري مثل: التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث والتطوير، البنية التحتية للتكنولوجيا، البيئة المحفزة للابتكار، والأسواق ومناخ الاستثمار، واستيعاب المعرفة.
- أما المؤشر الفرعي الخاص بالمخرجات، فيشمل المعرفة والتقنية من حيث الإنتاج والنشر والتأثير المعرفي، منتجات التقنية ومنتجات وخدمات المعرفة.

وللتعرف على باقى المؤشرات الأخرى لقياس اقتصاد المعرفة انظر الشكل رقم (١) بالملاحق.

٢. منهجية لتقييم اقتصاد المعرفة فى مصر: (Knowledge Assessment Methodology in Egypt)

يُمكن تناول تقييم الوضع الحالى لمصر على الخريطة الدولية لإقتصاد المعرفة من عدة مستويات هي على المستوى الإقليمى، والمستوى العربى .

أ- على المستوى الإقليمى :

قام البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير (EBRD) the European Bank for Reconstruction and Development بإجراء دراسة على ٤٦ دولة منها ٣٨ تربطها علاقات اقتصادية بالبنك الأوروبى من أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا ، و ٨ دول أعضاء فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، حيث تم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات (٣٩) هي :

- مجموعة اقتصاد المعرفة الضعيف : The early KE group

وتتميز بوجود بنية تحتية ضعيفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومؤسسات ومهارات ضعيفة للإبتكار ، وسيكون تحسين هذه الركائز الثلاث عاملاً فعالاً فى الارتقاء إلى مرحلة اقتصاد المعرفة (KE) التالية، وتضم عدة دول منها المغرب تونس ، مصر والأردن .

- مجموعة اقتصاد المعرفة المتوسط : The intermediate KE group

وهي تمتلك مؤسسات أقوى نوعاً ما للإبتكار ، وبنية تحتية أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لكنها لا تزال تمتلك مهارات ضعيفة نسبياً للإبتكار ، وتدعيم هذه الركيزة الأساسية يمكنها الانتقال إلى المرحلة التالية من اقتصاد المعرفة ، وتضم عدة دول منها تركيا ، رومانيا ، وكازاخستان .

- مجموعة اقتصاد المعرفة المتقدم : The advanced KE group

تمتلك مؤسسات ملائمة نسبياً للإبتكار ، وبنية تحتية أقوى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع ذلك فإن مهاراتها المتخصصة فى الابتكار وكفاءة نظام الابتكار لديها لا تزال متأخرة بشكل كبير عن مقارنتها بمثيلاتها فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، وتضم عدة دول منها بولندا ، هولندا ، وكرواتيا .

ووفقاً لتقييم البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير يتألف مؤشر اقتصاد المعرفة من أربعة ركائز أساسية هي :

١. مؤسسات الابتكار: ويُقصد بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الجيدة فى الصناعات كثيفة

الابتكار، ولها ثلاثة أبعاد تتمثل فى : الانفتاح الاقتصادى - بيئة الأعمال - الحوكمة .

٢. مهارات الابتكار: تُعد القوى العاملة المدربة تدريباً جيداً والتي تلبي احتياجات القطاع الخاص مهمة

لنقل المعرفة والابتكار والتحديث التكنولوجى ، وتشتمل على بعدين هما : المهارات العامة (مثل

الالتحاق بالمدارس الثانوية) وهو شرط أساسى لأي نشاط اقتصادى ، والمهارات المتخصصة (مثل

عدد الفنيين) ، والتي هي المفتاح لمزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة .

٣. **نظام الابتكار:** يعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادًا كبيرًا على الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الابتكار ومواردها وتفاعلاتها. وتتمثل الأبعاد الثلاثة لهذه الركيزة في: المدخلات في نظام الابتكار (الإنفاق على البحث والتطوير (R&D)) ، مخرجات نظام الابتكار (مثل براءات الاختراع) ، الروابط داخل نظام الابتكار (مثل التعاون العلمي ، رأس المال الاستثماري ، وسلاسل القيمة) .

٤. **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وتعتبر الدعامات الأساسية لأي اقتصاد معرفي هي ، حيث أن ذلك يدعم التبادل الفعّال للمعرفة ، تتطلب بشكل متزايد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسرع وأكثر تطوراً، وهناك بُعدان لهذه الركيزة هما : الأول توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والثاني تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وفي تقييم أجراه البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) عن تطور مؤشر اقتصاد المعرفة في عدد من دول العالم ومنها مصر لُوَحظ فيه تقدّم مؤشر اقتصاد المعرفة في مصر لعام ٢٠١٨م بالنسبة لعام ٢٠١١م كما هو موضح بالجدول التالي رقم (١)

جدول رقم (١) تقييم مؤشر اقتصاد المعرفة في مصر ما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٨م

المؤشرات	مؤشر KEI ٢٠١٨	مؤشر KEI ٢٠١١	الفرق بينهما
مؤشر اقتصاد المعرفة	3.111	2.863	0.248
١: مؤسسات الابتكار	3.538	4.047	-0.509
- الانفتاح	3.612	3.678	-0.066
- الأعمال	3.692	3.898	-0.206
- الحوكمة	3.310	4.565	-1.255
٢: مهارات الابتكار	3.026	1.929	1.097
- المهارات العامة	2.451	1.512	0.939
-المهارات المتخصصة	3.600	2.346	1.254
٣: نظام الابتكار	2.458	2.906	-0.449
- مدخلات الابتكار	2.294	3.211	-0.917
- مخرجات الابتكار	1.932	1.895	0.037
- الروابط	3.147	3.613	-0.466
٤: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.425	2.571	0.854
- توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.179	1.710	1.470
- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.670	3.432	0.238

Source : <https://2018.tr-EBRD.com/countries/>

ويتضح من الجدول السابق انخفاض ركيزة المؤسسات الخاصة بالابتكار بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨م ، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى تدهور مؤشرات الحوكمة في مصر (ضعف سيادة القانون ، وارتفاع مستويات الفساد، الفعالية الحكومية المحدودة) ، كما انخفضت ركيزة نظام الابتكار مدفوعة إلى حد كبير بتصور الروابط الأكاديمية الصناعية وسلاسل القيمة (عدم ربط البحوث الكاديمية بالصناعة) ، كما نتجت

التحسينات في كل من رכיصة مهارات الابتكار حيث حققت بها مصر تقدماً جيداً للغاية ، وركيصة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨ ،

ب- على المستوى العربي :

عكس مؤشر اقتصاد المعرفة ووفقاً للبيانات المتاحة من البنك الدولي لعام ٢٠١٢م ، تباين مراكز الدول العربية، حيث احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة ، حيث احتلت المركز الأول عربياً مُتقدمة بذلك ستة مراكز عن مركزها عام ٢٠٠٠م ،بالإضافة إلى تقدمها نسبياً على المستوى العالمي، فقد جاءت الإمارات والبحرين في المركز الأول والثاني عربياً (٤٢ و ٤٧ على مستوى العالم)، وصولاً إلى الكويت في المركز (٦) عربياً و (٦٤) عالمياً، في حين تباينت مراكز الدول العربية الأخرى بدءاً من الأردن في المركز (٧٥)، وتونس (٨٠)، وصولاً إلى مصر التي احتلت المركز (١١) عربياً والمركز (٩٦) عالمياً ، متراجعة بذلك عن مركزها (٩) عربياً عام ٢٠٠٠م ، في حين جاءت اليمن في المركز الأخير عربياً والـ١٢٢ عالمياً^(٤٠).

٢. دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المُستدامة :

يُعزز الاقتصاد القائم على المعرفة التنمية المُستدامة من خلال الابتكار الذي يَدعمه النمو الاقتصادي، حيث يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات^(٤١) ، كما أنه يسهم في تحسين القدرة التنافسية التي تُؤدي إلى أداء اقتصادي أفضل ، وقد أصبح تكامل العلوم أي البحث والتطوير والتعليم وتكنولوجيا المعلومات ، عاملاً أكثر أهمية للتنمية المُستدامة التي تخلق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ، من خلال تطبيق عوامل الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة ، و استخدام الموارد الطبيعية بطريقة أكثر كفاءة وحماية البيئة دون المساس بالنمو الاقتصادي^(٤٢) ، ويمثل اقتصاد المعرفة تحولاً اقتصادياً هاماً باعتباره آلية لتغيير الإنتاج تماما ، كما تلعب المعلومات دوراً هاماً في أساس الرفاهية الاقتصادية ومصدر العمالة^(٤٣) كما أنّ الاقتصاديات التي يتم فيها إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة على أساس استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) تتغير فيها أساليب الإنتاج على المستوى الكلي ، مما ينتج عنه تغيرات اجتماعية واقتصادية^(٤٤) .

و تسعى مصر بخطوات واثقة نحو الاقتصاد المعرفي لقناعتها أنه الملاذ الآمن لتحقيق التنمية المُستدامة ، حيث يُعتبر الاقتصاد القائم على المعرفة أحد ركائز التنمية المُستدامة ، إلى جانب ثلاث دعائم أخرى هي الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي ، وحماية البيئة^(٤٥) ، وتهتم مصر بمجال البحوث والتطوير وتمتلك رصيذاً هائلاً من العلماء والباحثين حيث تأتي في المركز السابع عالمياً بعد الصين من حيث عدد الفنيين في مجال البحث والتطوير برصيد ٣٦٧ لكل مليون شخص ، تتقدمها في المركز الأول جمهورية التشيك برصيد ١٩٦١ لكل مليون شخص يمثلون ٢٧.٩٢٪ من فنيين العالم في مجال البحث والتطوير^(٤٦) ، كما شهد مؤشر

التنمية البشرية لمصرتحسناً ملحوظاً حيث أنه ارتفع من ٠.٥٩ درجة في عام ١٩٩٨ إلى ٠.٧ درجة في عام ٢٠١٧ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٠.٨٥ %^(٤٧)، كما بلغ عدد مقالات الصحف العلمية في مصر ٤٥١٢ في عام ٢٠٠٧ ، ثم ارتفع ليصل إلى ١٠٨٠٧ في عام ٢٠١٦ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ١٠.٣٤ %^(٤٨) ، كما اتجهت بلغت نفقات البحث والتطوير في مصر إلى الزيادة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧ منتهية بنسبة ٠.٦ % في عام ٢٠١٧ ، وذلك عل الرغم من تقلب الإنفاق على البحث والتطوير في مصر خلال الفترة .

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي تحقيق الكفاية والكفاءة الإنتاجية ، وزيادة رأس المال المعرفى والمادى ، ويتجلى ذلك فى زيادة الإنتاجية وانخفاض أسعارسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات^(٤٩)، وقد اتجه الناتج المحلى الاجمالي المصرى إلى التزايد خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٠) ، حيث بلغت قيمة الناتج المحلى الاجمالي ٣٣٢٢١٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وهى أقل قيمة له ، ثم بلغت ٣٤٠٩٥٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ وهى أعلى قيمة له ، ومتوسط فترة ١٣٦٨٨٢٣.٧٥ مليون جنيه ، وانحراف معيارى قدره ٩١٤٨٢٥.١ بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة ٣.٥٦ %، كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي أيضاً للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغ ٥٣٦٣.٢ جنيه للفرد عام ٢٠٠٢ وهى أقل قيمة له ، ثم ارتفع ليصل إلى ٣٥٥٩٠.٢ جنيه للفرد عام ٢٠١٧ ، بمتوسط فترة قدره ١٥٥٤١.٠٩ جنيه ، ومعدل نمو متوسط قدره ١٨.٥ %^(٥٠)، ويساهم قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بنسبة ٢.٤ % من الناتج المحلى الاجمالي المصرى عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، بينما بلغت هذه النسبة حوالى ٣.١ % عام ٢٠١٧ م^(٥١) .

كما تعمل الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة رأس المال المعرفى والمادى ، واعتماد طرق جديدة لإدارة الأعمال ، حيث بلغت قيمةالاستثمارات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٧٨١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ م ، ثم تزايدت إلى ١٨٠٦٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ م ، كما تطورت صادرات الصناعات التكنولوجية الفائقة فى مصر خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠) من ٥,٥٩٠,٩١٥ دولارعام ٢٠٠٠ م حتى بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ ، وعلى الرغم من تقلب صادرات مصر عالية التقنية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنها كانت تميل إلى الزيادة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٨ ، حيث بلغت حوالى ٠.٩ % من اجمالى الصادرات المصنّعة^(٥٢).

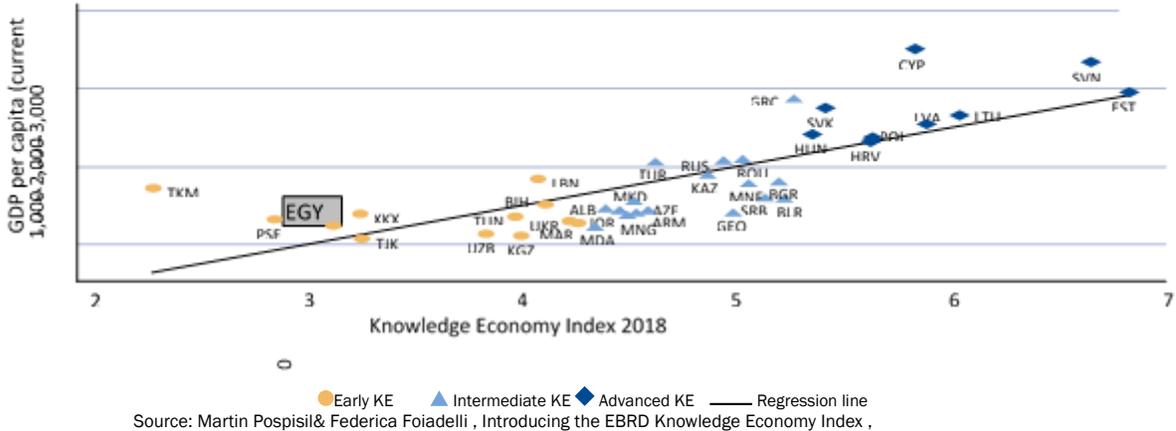
ونتيجة لذلك ظهرت جمهورية مصرالعربية مُدرجة ضمن أفضل ١٠ اقتصادات مُحسنة فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولى لثلاث دورات متتالية ، حيث حصلت على ترتيب ١١٤ من ١٩٠ دولة ، بمقدار ٦٠.١ وهو يزيد ٨.١٧ % عن عام ٢٠١٧ الذى بلغ ٥٥.٥٦ درجة فى

عام ٢٠١٧ ، وبزيادة ١.٢٢ ٪ عن عام ٢٠١٦ م^(٥٣)، حيث أنّ النمو الاقتصادي مُهم لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث أنّ هناك علاقة طردية بين مؤشرات التنافسية والاستدامة و الحفاظ على النمو الاقتصادي يُحسن الاستدامة في البلدان النامية ، وزيادة إنتاجية العمل هي عامل تنافسي على المستوى الوطني وعلى مستوى النمو الاقتصادي المستدام^(٥٤)، كما يدّعي Melnikas^(٥٥) أنّ إقامة مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد المعرفة يرتبط بالتنمية المستدامة ، بمعنى أنّ مراقبة مواقف وأهداف التنمية المستدامة مسبق لتطوير مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد المعرفة ، فالبلدان التي لديها نظام للابتكار ، وتنمية الموارد البشرية ، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئة الأعمال ، لديها نمو اقتصادي مُستدام^(٥٦) .

أ- علاقة مؤشر اقتصاد المعرفة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠١٢ م^(٥٧) بوجود علاقة طردية بين مؤشر اقتصاد المعرفة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث كانت الدول ذات القيم المرتفعة في KEI تحقق متوسط أعلى لنصيب الفرد من GDP، كما قام البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بدراسة مناظرة عام ٢٠١٩ على الأقاليم التي تربطها معه علاقة استثمار مُقسماً هذه الدول إلى ثلاث مجموعات ، أنظر الشكل التالي رقم (١) .

شكل رقم (١) علاقة مؤشر اقتصاد المعرفة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة



ويُظهر الشكل السابق وجود علاقة طردية بين مؤشر اقتصاد المعرفة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فالدول ذات المرحلة المبكرة من اقتصاد المعرفة يتدنى فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح^(٥٨) ، وتقع مصر ضمن المجموعة المُبكرة (الضعيفة) لاقتصاد المعرفة والتي تتصف بعدم تطوير المؤسسات والمهارات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إنّ المؤسسات الضعيفة للابتكار ، مثل بيئات العمل الفقيرة (ضعف سيادة القانون ،

وارتفاع مستويات الفساد ، الفعالية الحكومية المحدودة) التي تُقيد الاستثمار والإنتاجية والابتكار، علاوة على ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي المنخفض نسبياً يُمثل عائقاً أمام تدفق الأفكار ويُؤدي إلى محدودية الوصول إلى التقنيات الأجنبية. ، ونتيجة لذلك من المحتمل أن تركز سياسات الابتكار في تلك الاقتصادات على تحسين الحصول على المعرفة من الخارج (اعتماد المعرفة ، ونقل التكنولوجيا)، وهذا من شأنه أن يشير إلى تدخلات سياسية تؤدي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي ، وتيسير التجارة عبر الحدود ، وسيادة القانون ، ويجب أن تكون هذه التدخلات مصحوبة بتحسينات كبيرة في مهارات الابتكار والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الرغم من استفادتها من اقتصاد المعرفة إلا أنها لم تضاهى الاستفادة المُحققة من الدول المتقدمة على الجانب الاقتصادي ، حيث ما زال أمامها تحديات واجبة العبور للانطلاق نحو الهدف المنشود .

رابعاً: قياس أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر .

وفى ضوء ما تقدم تقوم الباحثة باتباع منهج الاقتصاد القياسى التقليدى والحديث فوفقاً للمنهج القياسى التقليدى تقوم بتوصيف النموذج المقترح فى ضوء النظرية الاقتصادية فى هذا الصدد ، والدراسات القياسية السابقة فضلاً عما تراه ملائماً لطبيعة هذه الدراسة ، ثم تقوم كمرحلة ثانية بتقدير علاقات النموذج حيث تحدد طريقة القياس الملائمة وفقاً للاقتصاد القياسى الحديث من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وبناء على درجة استقرارها يتم تحديد طبيعة النموذج الملائم .

١. تحديد متغيرات الدراسة :

تتمثل متغيرات الدراسة الحالية فى مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة وأهمها مؤشر اقتصاد المعرفة المُعدّ بواسطة البنك الدولى مُستنداً إلى أربع ركائز أساسية أو مؤشرات فرعية: مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي، ومؤشر الابتكار واستخدام التكنولوجيا، ومؤشر التعليم والتدريب، ومؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ، بالإضافة إلى مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و يُمكن سردها على النحو التالى فى جدول رقم (٢)

٢. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

تقوم هذه الدراسة بقياس أثر اقتصاد المعرفة على التنمية المُستدامة فى مصر وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧ م) وفقاً للبيانات المُتاحة من موقع البنك الدولى وكذلك الاتحاد الدولى للاتصالات (٥٩) انظر جدول رقم (٢) فى الملاحق .

جدول (٢) تعريف المتغيرات

اسم المتغير	التعريف
مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)	هو مؤشر مجمع تم احتسابه من قبل البنك الدولي كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات فرعية ، والتي تمثل الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ycapita)	من مؤشرات التنمية الاقتصادية وهو يقيس الرفاهية الاجتماعية أيضاً وهو قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان
متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية (CO ₂)	من مؤشرات التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة .
اعدد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية (student)	هم عدد الطلاب المُقيدين بالمرحلة الثانوية وهو من مؤشرات جودة التعليم .
عدد العاملين في قطاع الاتصالات (employes)	عدد الأشخاص العاملين بجميع قطاعات الاتصالات .
المشتركين في خدمة النت الأرضي (net_dsl)	هم عدد الأشخاص الذين يدفعون مقابل النفاذ إلى خدمة إنترنت عامة .
عدد المشتركين لخدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة (mobil)	مستخدمي الهواتف المحمولة المشتركين بخدمة آلية عامة للهاتف المحمول وتستخدم التقنية الخلوية .
العمر المتوقع عند الميلاد (age)	هو مؤشر يُقدّر عمر الأشخاص عند الميلاد وهو احد مؤشرات التنمية المستدامة .
الصادرات التكنولوجية المتطورة (export)	صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة بحثية وتطور عالية ، كما هو الحال في الفضاء ، وأجهزة الكمبيوتر ، والمستحضرات الصيدلانية ، والأدوات العلمية ، والآلات الكهربائية

٣. اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

سوف تقوم الباحثة بإجراء اختبار "ديكي - فولر" البسيط (Dickey-Fuller (DF)، واختبار "ديكي - فولر" الموسع Augmented Dickey- Fuller ADF، لتحديد درجة تكامل المتغيرات ، وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية لبيانات المتغير مستقرة Stationary أم لا لتفادي مشكلة الانحدار المزيف Superior Regression ، واتضح منه استقرارية السلاسل الزمنية وهو ما يؤهل لإجراء اختبارات الانحدار .

خامساً : النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج :

- أ- بقياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة و أعداد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية (student)، وعدد المشتركين لخدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة (mobil)، والصادرات التكنولوجية المتطورة ، والمتغيرات المستقلة الأخرى على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في صورته اللوغاريتمية أسفرت النتائج عما يلي : (البعد التنموي)
- بلغت قيمة معامل التحديد R² ليبلغ ٩٩.٥ % .
- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (٨٤.٣٥) .

- طبقاً لاختبار Tc اتضحت معنوية مؤشر اقتصاد المعرفة و و اعدد الطلاب الملحقين بالمرحلة الثانوية (student)، وعدد المشتركين لخدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة (mobil) ، والصادرات التكنولوجية المتطورة، عند مستوى معنوية ١٪ .

ب- بقياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة و باقى المتغيرات المستقلة الأخرى على العمر المتوقع عند الميلاد فى

صورته اللوغاريتمية (age) أسفرت النتائج عما يلى : (البعد الاجتماعى والصحى)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ ٩٩.٩ % .

- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (٨٩.٣٠) .

- طبقاً لاختبار Tc اتضحت معنوية مؤشر اقتصاد المعرفة ، والصادرات التكنولوجية المتطورة، واعدد

الطلاب الملحقين بالمرحلة الثانوية (student)، وعدد المشتركين فى خدمة الهاتف المحمول لكل

١٠٠ نسمة (Mobil) ، وعدد العاملين فى قطاع الاتصالات (employees) عند مستوى معنوية ١٪

ج- بقياس أثر مؤشرات اقتصاد المعرفة وباقى المتغيرات على متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية (

CO2) فى صورته اللوغاريتمية أسفرت النتائج عما يلى : (البعد البيئى)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ ٨٤.٥ % .

- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (٣٧.٨٧) .

- طبقاً لاختبار Tc لم تتضح معنوية سوى عدد العاملين فى قطاع الاتصالات (employees) عند

مستوى معنوية ١٪ .

يتضح من النتائج السابقة إحصائياً وجود تأثير معنوى لمؤشر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة

فى مصر على كل من البعد التنموى والبعد الاجتماعى والصحى ، حيث تُؤدى زيادة المعرفة وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات إلى زيادة التنمية الاقتصادية والبشرية ، وتحسن الصحة العامة والعمر المتوقع عند

الميلاد ، أما من الناحية الاقتصادية جاءت النتائج غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بإشارة

معامل الانحدار لمؤشرات اقتصاد المعرفة ، حيث يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة المرجح

بعدد السكان ، ومن ثم ضرورة التوسع فى التكنولوجيا والمعرفة لمواجهة الزيادة السكانية ، أما بالنسبة للحالة

الثالثة فلم يتحقق تأثير معنوى لمؤشر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة فى بعدها البيئى حيث لم تُحقق

المعرفة والتكنولوجيا أثراً فى انخفاض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية ، وفى ظل النتائج السابقة يمكن

اقتراح التوصيات التالية .

ثانياً التوصيات :

١. زيادة التوسع فى نشر المعرفة والتكنولوجيا لتلبية مطالب الزيادة السكانية ، وزيادة الاستفادة من تأثيرها على التنمية المستدامة .
٢. ضرورة توجيه المعرفة والتكنولوجيا فى الحفاظ على البيئة ، والتوجه لاستغلال مصادر نظيفة وجديدة للطاقة تحقق التنمية المستدامة .
٣. ضرورة تحسين ركيزة المؤسسات الخاصة بالابتكار والتي يرجع تدهورها إلى حد كبير بتراجع مؤشرات الحوكمة فى مصر مثل ضعف سيادة القانون ، وارتفاع مستويات الفساد، الفعالية الحكومية المحدودة، الاستقرار السياسى ، جودة التشريع .
٤. ضرورة تحسين ركيزة نظام الابتكار مدفوعة إلى حد كبير بتصور الروابط الأكاديمية الصناعية وسلاسل القيمة ، وتعنى ربط البحوث الأكاديمية بالصناعة ومحاولة تطبيقها وخروجها إلى الواقع .
٥. تنمية فرص الاستثمار فى مراكز البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، والجامعات والمعاهد المرتبطة بالاقتصاد .
٦. زيادة الاستثمار فى تكنولوجيا الطاقة النظيفة التى تحقق التنمية المُستدامة والحفاظ على البيئة .
٧. تحفيز مجالات البحث والتطوير لدى القطاع الخاص وتدعيمه فى القطاع الحكومي، وتبني سياسات عربية تحسن الوضع التفاوضي العربي لنقل التكنولوجيا من الخارج .

المخلص : conclusion

تتسارع دول العالم فى المُضى قُدماً نحو تطبيق اقتصاد المعرفة لإدراكها أهميته فى تحسين الميزة التنافسية والانخراط فى تيار العولمة ، كما أنه يُعتبر الضلع الثالث فى مثلث تحقيق التنمية المُستدامة ، ولقد سارت مصر بخطوات واثقة نحوه ومازالت تعمل جاهدة من أجل اللحاق بركب الدول المُتقدّمة ، ولقد أثبتت العديد من الدراسات الارتباط الوثيق بين مؤشر اقتصاد المعرفة وبين نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، وتقع مصر ضمن المجموعة المبكرة أو الضعيفة لاقتصاد المعرفة وفقاً لتقييم البنك الأوروبى للانشاء والتعمير ، والتي تحتاج لمزيد من تدعيم المؤسسات الخاصة بالابتكار وتحسين مؤشرات الحوكمة لديها ، لكى تستفيد أقصى استفادة من اقتصاد المعرفة فى تحقيق التنمية المُستدامة ، كما يجب عليها ربط البحوث الأكاديمية بالصناعة ، وتحفيز مجالات البحث والتطوير لدى القطاع الخاص وتدعيمه فى القطاع الحكومي ، والعمل على نقل التكنولوجيا من الخارج .

المراجع

- ¹ <http://www.idsc.gov.eg> & <http://www.capmas.gov.eg/home.htm>
- ² <http://www.AR ICT Indicators Annual Report.pdf>
- ³ Shan-Ying Chu, Internet, economic Growth and Recession, Modern Economy, 2013, 4, 209213, <http://dx.doi.org/10.4236/me.2013.43A023> Published Online march 2013, (<http://www.scirp.org/iournal/me>).
- ⁴ Farzaneh KhaliliI, Wee-Yeap LauII, Kee-Cheok Cheongict As A Source Of Economic Growth In The Information Age: Empirical Evidence From ict Leading Countries, Volume 9, Issue 1, 2014, p, 19.
- ⁵Denmark, Iceland , Sweden , Switzerland , Luxemburg, Finland .
- ⁶ Adedamola Ogundeindea& Obuks Ejohwomub,2016, Knowledge Economy: A panacea for sustainable development in Nigeria, International Conference on Sustainable Design, Engineering and Construction, Published by Elsevier Ltd © 2016 , Procedia Engineering 145 (2016) 790 – 795.
- ⁷ Leonel José Prieto, M.S.F. Innovation and Economic Growth: Cross-Country Analysis Using Science & Technology Indicators A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Policy in Public Policy , Washington, DC April, 2017 .
- ⁸ عائشة شنتاحة ، الأولوية التي يحتاجها رأس المال البشرى فى ظل اقتصاد المعرفة ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ، ص: ٣٣ .
- ⁹ أحمد عبد الوئيس، مدحت أيوب ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص: ١٧ .
- ^{١٠} هبة عبد المنعم ، شفيان قعلول ، اقتصاد المعرفة : ورقة إيطارية ، الناشر صندوق النقد العربى ، العدد ١٥ ، عام ٢٠١٩م ، ص: ٧. متاح على www.amf.org.ae
- ¹¹ Andrieux Marie Ange (2010).Actif immatériel : Rendre visible une valeur invisible, Séminaire Vie Des Affaire, Ecole de Paris, (électronique version), from: www.clubimmatériel-alsace.com (14/12/2013),p2
- ^{١٢} كافي مصطفى يوسف ، الاقتصاد المعرفى ، مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع ، ط ١ عمان ، ٢٠١٣م ، ص: ٣٦ .
- ^٧ حسانة محبى الدين ، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مجلد ٩ ، عدد ٢ ، الرياض ٢٠٠٤ ، ص ص : ١-٣ .
- ¹⁴ OECD (1996). Knowledge Based Economy. Retrieved from <https://www.oecd.org/sti/scitech/1913021.pdf>
- ¹⁵ Powell, W., & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. Annu. Rev. Sociol., 199–220.
- ¹⁶ Introducing The EBRD Knowledge Economy Index,© The European bank for Reconstruction and Development(EBRD) , March 2019, P: 3.
- ^{١٧} سمية عامر بوران ، إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية فى المنظمات المعاصرة ، مركز الكتاب الأكاديمى ، الجزائر ، ٢٠١٦م ص : ٢٨ .
- ^{١٨} سليمان جمال داوود ، اقتصاد المعرفة ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ، ط ١ عمان ، ٢٠٠٩م ، ص: ٢٢٧ .
- ¹⁹ Pierre Jean (2007). les familles de brevets triadiques méthode et résultat; Québec; Canada, p24.
- ²⁰ Schwartz P et autres (1999), "The reemerging global knowledge Economy, proceedings of the future of the global economy". OECD Press, Washington.
- ²¹ Kauffman Foundation, (2007). "The 2007 state new economy index".
- ^{٢٢} سمية عامر بوران ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٤ .

²³ Muhammad Bashir.op.cit. p: 29 .

²⁴ John Houghton Peter Sheehan, A primer on The Knowledge Economy, Center for strategic Economic studies, victoria university, Australia, 2000,p:9:11

²⁵ صلاح الدين الكبيسي ، إدارة المعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، ٢٠٠٥م ، ص : ١٣٤

²⁶ Hämäläinen, Sirkka (2001). “Is the New Economy Really New?”, Jaakko Honko Lecture, Helsinki School of Economics, 29 January.

²⁷ أبحاث البنك الدولي، اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنموية متقدمة، ترجمة محمد أمين مخيمر وموسى أو طه، دار الكتاب الجامعى ، العين،الإمارات، ٢٠٠٩، ص ٦٠ .

²⁸ عابد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، الأردن ، عمان ، اليازورى للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م ، ص : ١٦ .

²⁹ محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية فى التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ،اليازورى للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٧م ، ص: ٥ .

³⁰ مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧م ، ص:٣٢ .

³¹ Romeiro A.R. (2012). Sustainable development: an ecological economics perspective. Estudos Avancados 26(74).

³² أحمد حسن السمان ، الصحافة والتنمية المستدامة : دراسات مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص ص ١٣٦:١٣٩ .

³³ Muhammad Bashir , Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings for Islamic Countries and Assessment of KEI Indicators for Pakistan , Pakistan Council for Science and Technology, Shahrh-e-Jamhuriat, Sector G-5/2, Islamabad, Pakistan, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences November 2013, Vol. 2, No. 6. P: 28.

³⁴ Debnath, Sajit Chandra, Key Determinants of Economic incentives and institutional Regimes to promote Knowledge- based Economy in East Asia, institute of international Relations and Area.

³⁵ World Bank: Knowledge Economy index (KEI) 2012 Ram kings pp 1:5 available at:

[www.world.org /Kam](http://www.world.org/Kam)

³⁶ مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، ٢٠٠٦، ص : ٢٨ .

³⁷ Vector Kuo, Basic Concepts of information and Communication Technology, 2011, pp. 11:15. Available at: www.itdesk.info.

³⁸ Philip Ein Dor And Michael Muers, Information Technology Industry Development And The Knowledge Economy: A Four Country Study, 2008, p.p 1:2. available at: www.igi-global.com.

³⁹ Introducing the EBRD Knowledge Economy Index,© the European Bank for Reconstruction and Development , March 2019, p:1 .

⁴⁰ Source: Knoema, Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 Retrieved [Htpps://Knoema.Com/Wbkei2013/Knowledge-Economy-Index-World-Bank-2012](https://Knoema.Com/Wbkei2013/Knowledge-Economy-Index-World-Bank-2012)

⁴¹ OECD (1996) . op.cit .

⁴² Lapinskiene, G. (2011). The analysis of the Relationship between the Sustainable Development and Competitiveness in the European Countries. Intelektine ekonomika – Intellectual Economics. 5 (3-11) .

⁴³ Trauth, E., & Jessup, L. (2000). Understanding Computer-Mediated Discussions: Positivist and Interpretive Analyses of Group Support System Use. Management 350 of Information Systems Quarterly, 24(1), 43, pp. 43:47.

-
- ⁴⁴ Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. Annual Review Sociology , 30, 199-220 .
- ⁴⁵ Sandra Jednak, Dragana Kragulj, op.cit. p: 5 .
- ⁴⁶<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-monitor-april-2019>
- ⁴⁷ <https://knoema.com/atlas/Egypt/topics/World-Rankings/World-Rankings/Human-development-index>
- ⁴⁸ <https://knoema.com/atlas/Egypt/Number-of-scientific-journal-articles>
- ⁴⁹ European Commission (2006) European Information Society for growth and employment, The Economic Impact of ICT: evidence and questions, p: 03.
- ⁵⁰ أمانى صلاح محمود المخزنجى ، أثر حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية فى الصين ومصر (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة -معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق ، ٢٠١٩م ، ص : ١٣٥ .
- ⁵¹ <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx>
- ⁵² <https://knoema.com/atlas/Egypt/High-technology-exports>
- ⁵³ Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, © World Bank group, p:9 .
- ⁵⁴ Balu, M.E. & Mladen, L. (1995). Labour Productivity as a Factor of the Economics Sustainable Development. Commission on Sustainable Development, Report on the 3rd session of the Commission on Sustainable Development. Economic and Social Council. Official records, Supplement No.12.
- ⁵⁵ Melnikas, B. (2010). Creating knowledge-based society and knowledge economy: the main principles and phenomena. Ekonomika. 89(2).
- ⁵⁶ Piech, K. (2004). The Knowledge-Based Economy in Central and East European Countries – a review of some research results and policies.
- ⁵⁷ Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index; Measuring Knowledge in the World's Economies, 56161 World Bank Institute,2012.
- ⁵⁸ Martin Pospisil& Federica Foidadelli , Introducing the EBRD Knowledge Economy Index , the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD),march 2019,p: 24.
- ⁵⁹Yearbook of Statistics, Telecommunication/ICT Indicators serves, chronological time series 2008-2017, international telecommunication union place des nation, copyright © December 2018 , p:88 . available at : DOI :<http://handle.itu.int/11.1002/pub/8123c374-en>
- Yearbook of Statistics, Telecommunication/ICT Indicators serves, chronological time series 2002-2011, international telecommunication union place des nation, copyright © December 2012 , p:91 . available at : DOI <http://handle.itu.int/11.1002/pub/805bf29e-en>

الملاحق

جدول رقم (١)
بعض الأطر والمؤشرات المتعلقة بقياس اقتصاد المعرفة

التاريخ	الناشر	الاسم
أطر اقتصاد المعرفة		
1996	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الاقتصاد القائم على المعرفة
1999, 2001, 2003, 2005, 2007, 2009, 2011, 2013, 2015	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD Science, Technology and Industry Scoreboard
2000	APEC	Towards knowledge Based Economies in APEC
2006	البنك الدولي	Knowledge Assessment Methodology
مؤشرات اقتصاد المعرفة		
2010, 2012	البنك الدولي	مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI)
2010, 2012	البنك الدولي	مؤشر المعرفة Knowledge Index (KI)
2015, 2016	المفوضية الأوروبية	مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي Digital Economy and Society Index (DESI)
2002, 2007, 2008, 2010, 2012, 2014	Information Technology and Innovation Foundation	مؤشر الاقتصاد الجديد State New Economy Index
2008	عن كلية إدارة الأعمال العالمية	مؤشر الابتكار العالمي
بعض المؤشرات التي تركز على التحول الرقمي		
2008, 2013	The Fletcher School Institute for Business in the Global Context	مؤشر التطور الرقمي
2014	المفوضية الأوروبية	رسم خرائط أقطاب تقنية المعلومات والاتصالات في أوروبا. Mapping the European ICT Poles of Excellence: The Atlas of ICT Activity in Europe.
2013, 2014	World Wide Web Foundation	مؤشر موقع الويب (Web Index).

Source: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index; Measuring Knowledge in the World's Economies, 56161 World Bank Institute

جدول رقم (٢) بيانات المتغيرات

العام	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	العمر المتوقع عند الميلاد	المتحقين بالمدارس الثانوية % من الإجمالي	عدد هواتف المحمول لكل ١٠٠ شخص	الاشتراك في خدمة النت dsl القيمة ١٠٠٠	اجمالي العاملين بقطاع الاتصالات ب ١٠٠٠ شخص	الصادرات التكنولوجية المتطورة	نصيب الفرد من انبعاثات الكربون بالطن المترى	مؤشر اقتصاد المعرفة
	vcapita	age	student	mobil	Net_dsl	employees	export	carpon	kei
2000	4752.4	68.6	81.99	2.14	0	54922	5,590,915	2.05	4.29
2001	5060.6	68.8	83.28	4.33	0	54810	12,214,874	1.79	4.27
2002	5363.3	68.96	82.71	6.41	1	53108	1,277,942	1.78	4.25
2003	5858.3	69.12	82.43	8.11	5	53108	10,008,085	2.03	4.18
2004	6509	69.27	81.86	10.49	29	54657	13,508,500	2.03	4.15
2005	7109.4	69.43	-	18.37	91	52533	10,122,569	2.21	4.12
2006	7903.1	69.61	-	23.82	209	62119	15,833,587	2.32	4.05
2007	9364.3	69.79	-	39.11	427	65119	5,729,500	2.42	3.95
2008	11062	69.97	-	52.71	720	65661	98,833,693	2.49	3.92
2009	12638.7	70.16	67.16	69.44	1027	65585	84,124,958	2.55	3.9
2010	14346.4	70.35	68.91	87.11	1402	63627	104,581,857	2.45	3.89
2011	15961.8	70.54	77.6	101.08	1798	63233	133,427,057	2.57	3.86
2012	18864.7	70.74	78.69	110.23	2241	65619	78,780,353	2.51	3.78
2013	20530.3	70.93	80.32	111.02	2631	64166	72,676,207	2.41	3.6
2014	22893.4	71.12	80.8	103.82	3029	63518	168,393,197	2.23	3.52
2015	26060.4	71.3	-	100.25	3791	62251	84,134,204	-	3.42
2016	28602.2	71.48	85.15	102.2	4439	59607	52,266,786	-	3.35
2017	35590.2	71.66	86.71	105.54	5179	66586	72,462,549	-	3.15

Source : <http://www.ElbankEldawly.Data.Country.eg.Com>

<https://knoema.com/atlas/topics/World-Rankings/World-Rankings/Knowledge-economy-index>

جدول (٣) اختبارات استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات نتائج تحليل (ADF) و (KPSS)

اختبار جذر الوحدة (KPSS)				اختبار ديكي فولر الموسع Dickey–Fuller Augmented						المتغير
الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول			المستوى			
ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	لا ثابت ولا	ثابت واتجاه	ثابت	لا ثابت ولا	ثابت واتجاه	ثابت	
0.098093	0.271695	0.141768	0.567913	-0.541478	-3.391478	-2.200552	2.517191	-5.097803	-4.420	age
0.109380	** 0.635776	0.192226	0.549739	2.673602	-2.228129	1.255173	4.178179	1.908035	4.25853	ycapita
0.094367	* 0.458846	* 0.165327	**0.557644	-0.383882	-2.833980	-1.849962	-4.580301	0.170095	2.89604	kei
0.085841	* 0.116316	* 0.130707	* 0.475264	-3.828382	-4.199066	-4.280518	0.752368	-1.661045	-1.18278	export
*** 0.137951	0.152457	0.104305	* 0.513745	-0.976102	-3.971105	-2.999451	-0.339189	-3.971105	-1.57632	mobil
0.082346	0.533801	** 0.190545	0.137951	1.193455	-3.696710	0.099408	1.229485	1.071698	9.40503	Net_dsl
0.162974	0.219636	0.138950	*** 0.436268	-1.713514	-4.128976	-1.783566	0.431256	0.196129	-1.34399	carbon
	0.137829	*** 0.131385	0.126379					-1.734014	-1.9676	student
0.081398	0.079467	0.125751	0.394670	-3.566726	-3.411627	** -3.60910	0.751966	-1.882773	-1.27950	employ
القيم الحرجة (الجدولية)										
0.216000	0.739000	0.216000	0.739000	-2.717511	-4.667883	-3.92035	-2.71751	-5.097803	-3.9203	1%
0.146000	0.458846	0.146000	0.463000	-1.964418	-3.733200	-3.06558	-1.96441	-5.097803	-3.0655	5%
0.119000	0.463000	0.119000	0.347000	-1.605603	-3.310349	-2.67345	-1.60560	-5.097803	-3.0655	10%

* مستقر عند مستوى ١٪ ، ** مستقر عند مستوى ٥٪ ، *** مستقر عند مستوى ١٠٪